أنظمة التسويات المصرفية الالكترونية ودرورها في تعزيز الكفاءة المصرفية دراسة تطبيقية في مصرفي بغداد التجاري والتجاري العراقي

Electronic banking settlement systems and their role in enhancement banking efficiency “An applied study in the Iraqi Commercial and Commercial Bank of Baghdad”

م. مصطفى سلام عبد الرضا
Mustafa S. Abdulriza
inm.mus@atu.edu.iq
Technical Institute of Al.Musaib, Al-Furat Al-Awsat Technical University

م.م. حيدر محمد الكريم
Hayder M. Kareem
hayder_kareem@hust.edu.iq
Imam Al-Kadhum College

م.م.علياء كاظم عيال
Aylaa K. Ayali
nm.aly1@atu.edu.iq
Technical Institute of Al.Musaib, Al-Furat Al-Awsat Technical University

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهم أنظمة التكنولوجيا المالية المستخدمة في التعاملات المالية من قبل القطاع المصرفي العراقي وهي أنظمة التسويات المصرفية الإلكترونية والتي طبقت من قبل البنك المركزي العراقي كبادرة لإدخال أدوات التكنولوجيا في التعاملات المصرفية المختلفة لرفع كفاءة المصارف العراقية وتحسين البنى التحتية، اذ ان توظيف الوسائل التكنولوجيا في العمل المصرفي تحقق للمصارف العراقية ميزة تنافسية مستدامة وافضلية سوقية وزيادة في الربحية مما سينعكس بشكل مباشر على تعزيز الكفاءة المصرفية، اذ تم اختيار مصرفين وهما مصرف بغداد التجاري والمصرف التجاري العراقي وتم تحليل نسب أنظمة التسويات الإلكترونية واستخدام المؤشرات الخاصة بنموذج (**DuPont**)، اذ تكمن مشكلة البحث في بيان دور أنظمة التسويات المصرفية الالكترونية على تحسين الكفاءة المصرفية، وتم تحليل هذه المؤشرات واختبارها بواسطة اختباري F,P-value وبيان الأثر من خلال معامل التحديد R^2 باستخدام تحليل التباين ANOVA وتوصل البحث الى ان هناك تأثير معنوي لأنظمة التسويات الالكترونية الثلاثة على الكفاءة المصرفية، والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة، وكذلك توصلت الورقة الى توصيات أهمها ان تسعى المصارف العراقية الى توظيف أدوات التكنولوجيا المالية وابتكاراتها المختلفة بما يسهم في تعظيم ثروة مساهميها وتعظيم إيراداتها المالية.

الكلمات الافتتاحية: أنظمة التسويات المصرفية الالكترونية، الكفاءة المصرفية

Abstract

This research aims to shed light on the most important financial technology systems used in financial transactions by the Iraqi banking sector, which are the electronic banking settlement systems that were applied by the Central Bank of Iraq as a gesture to introduce technology tools in various banking transactions to raise the efficiency of Iraqi banks and improve the infrastructure ,The employment of technological means in the banking work gives Iraqi banks a sustainable competitive advantage, market preference and an increase in profitability, which will be directly reflected in enhancing banking efficiency, as two banks were chosen, namely the Baghdad Commercial Bank and the Iraqi Commercial Bank The percentages of electronic settlement systems were analyzed and the indicators used for the DuPont model were analyzed, The research problem was to demonstrate the role of electronic banking settlement systems in improving banking efficiency, Analysis of variance (ANOVA), The research concluded that there is a significant impact of the three electronic settlement systems on banking efficiency, based on which the alternative hypothesis was accepted, and the paper also reached recommendations, the most important of which is that Iraqi banks seek to employ the technologies tools the various and innovations it's in a way that contributes to maximizing the wealth of their shareholders and maximizing their financial revenues.

Key word: Electronic banking settlement systems, banking of efficiency.

1.المقدمة

تحظى عملية تقييم أداء المؤسسات المالية باهتمام كبير لدى المستثمرين والمتعاملين مع هذه المؤسسات لبيان مدى كفاءتها وقدرتها على توظيف مواردها المالية في المجلات الاستثمارية المختلفة ونظرا لاتساع دائرة المنافسة بين هذه المؤسسات أصبحت جميع هذه المؤسسات تسعى الى إيجاد فرص سوقية تسمح لها بتقديم خدمات مصرفية جديدة الى جمهور الزبائن المستهدفين ولتحقيق هذا الهدف لابد لهذه المؤسسات من مواكبة ما يجري في العالم اليوم اذ أصبحت هناك حاجة للزبائن لإيجاد بدائل حديثة تختلف عن طبيعة الخدمات التقليدية اذ عمدت المؤسسات المالية العراقية الى ادخال التكنولوجيا المالية وجعلها جزءً أساسيا في عملها والعمل على توظيفها بما يتلاءم مع طبيعة خدماتها وعلى وجه الخصوص فقد قام البنك المركزي العراقي على ادخال عدة أنظمة الكترونية سميت أنظمة التسويات المصرفية الإلكترونية مهمتها معالجة بعض الخدمات المصرفية وهذه الأنظمة تعد نقله نوعية في عمل المصارف العراقية التي بدأت بعملية اتمتة العديد من خدماتها وبالتالي فان هذا الامر سينعكس إيجابا على كفاءة المصارف العراقية في انجاز الخدمات المصرفية بدقة وكفاءة عالية وبذات الوقت بعيدة عن الأخطاء البشرية وبالتالي تعزيز الجانب الايرادي للمصارف، ومن هنا جاء هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على احد اهم المواضيع المهمة في العمل المصرفي وهي أنظمة التسويات المالية الالكترونية ودورها الفاعل في تعزيز وتنشيط العمل المصرفي وتطويره لتقديم افضل الخدمات المصرفية بما يضمن تحقيق كفاءة مصرفية جيدة، وقد جاء هذا البحث في أربعة مباحث خصص الأول لمنهجية البحث اما الثاني فأشتمل على الاطار النظري في حين احتوى الثالث على الجانب المالي والاحصائي واما الأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات.

2. منهجية البحث

2.1 مشكلة البحث

تعد تجربة اتمتة العمليات المصرفية من اهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي فضلا عن كونها من المواضيع الحديثة على الساحة المصرفية العراقية كون ان النظام المصرفي العراقي قائم على أساس العمل التقليدي في تقديم الخدمات وبالتالي مما لا شك فيه من ان ادخال التكنولوجيا في التعاملات المصرفية تصاحبها الكثير من التحديات والصعوبات ناهيك عن بيئة العمل العراقية التي تمتاز بصفة عدم الاستقرار، ولأجل تحقيق المصارف هدف تعظيم الربحية فلا بد لها من مواكبة التقدم الحاصل في البيئة المحيطة وتوظيف التكنولوجيا المالية وجعلها جزء من سياستها المستقبلية لان سوق العمل اليوم اصبح سوقا مفتوح دون أي حواجز، وهذا الامر دفع البنك المركزي العراقي الى اتمتة النظام المصرفي العراقي من خلال ادخال عدة أنظمة مصرفية تعمل على تسوياته عملياتها المالية مختصرة بذلك الوقت والجهد والكلفة وهذا الامر ساهم في حل الكثير من المشاكل التي كان يعاني منها الزبائن في جانب الإيداع النقدي لتسوية حساباتهم كما ان هذا الامر لا يخلو من صعوبات كثيرة ترافق تطبيق هذه الأنظمة يمكن ان تنعكس بصورة سلبية على كفاءة المصارف المطبقة لها، ومن خلال ما تقدم يمكن لنا صياغة مشكلة البحث التساؤل الاتي هل تساهم أنظمة التسويات الالكترونية المصرفية في تعزيز ورفع الكفاءة المصرفية للمصارف العراقية عينة البحث.

2.2 أهمية البحث

تستمد أهمية البحث من أهمية موضوع اتمتة العمليات المصرفية وإدخال جملة من الأنظمة الالكترونية في التعاملات المصرفية بما انعكس بشكل كبير فب انجاز الخدمات المصرفية وتقديمها بسرعة وبدقة عالية مقابل انخفاض جانب الكلف والاخطاء البشرية، وهذا الامر ساهم بشكل جيد في زيادة إمكانية القطاع المصرفية العراقي في تقديم العديد من الخدمات وتوصيلها الى الفئات الاجتماعية المختلفة مما عزز هذا الامر جانب الكفاءة المصرفية ورفع قدرتها على تقديم وتسوية العمليات المصرفية الكثيرة التي كانت في السابق تتم بصورة يدوية تقليدية وبالتالي تعزيز جانب الايراد المالي للمصارف العراقية، وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا صياغة أهمية البحث وهو ان ادخال التكنولوجيا المالية في انجاز التعاملات المصرفية وتسويتها في ذات الوقت وبالدقة الممكنة يساهم بلا شك في تحسين كفاءة المصرف ويعزز جانبه الايرادي.

2.3 اهداف البحث

1. بيان دور واهمية أنظمة التسويات الإلكترونية في التعاملات المصرفية وتعزيز الكفاءة المصرفية.
2. تحليل الكفاءة المصرفية وفق نموذج (DuPont) للمصارف عينة البحث.
3. تحليل مدى ملائمة نموذج (DuPont) لقياس كفاءة مصرفي بغداد التجاري والتجاري العراقي.
4. التعرف على مدى مساهمة أنظمة التسويات المصرفية في تعزيز الكفاءة المصرفية
5. تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

2.4 فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية عامة وهي:

(لا توجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأنظمة التسويات المصرفية الالكترونية في الكفاءة المصرفية)

2.5 أدوات جمع البيانات والمعلومات

1. أدوات الإطار النظري: لإغناء الجانب النظري اعتمد الباحثون على المجلات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات البحث باللغتين العربية والأجنبية فضلا عن استعمال شبكة المعلومات الدولية وما تحتويه من أبحاث إلكترونية لتزويد ورفد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للبحث

2. أدوات الجانب الميداني اعتمد الباحثون في إعداد الجانب الميداني للبحث على التقارير المالية الصادرة عن المصرفين محل الدراسة لقياس كفاءة المصرفية فضلا عن اعتماد منشورات البنك المركزي العراقي والخاصة بأنظمة التسويات المصرفية

2.6 حدود البحث

الحدود المكانية: اختير مصرفي بغداد التجاري والتجاري العراقي كعينة للبحث لأسباب عدة: فهما مصرفين رائدين في العراق، وتوسع نشاط المصرفين وتعاملاتهما المالية من تاريخ تأسيسهما للآن، فضلاً عن رغبة العاملين في المصرفين بتطوير أدائهم والذي تجلى عن طريق تعاونهم مع الباحثين.

الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في شهر ايلول لسنة 2020.

2.7 الوسائل الإحصائية المستخدمة: اعتمد البحث على مخرجات برنامج SPSS لتحليل وتحديد الأثر بيم متغيرات البحث من خلال نموذجANOVA.

3 أنظمة التسويات المصرفية الالكترونية

شهد العالم الاقتصادي في السنوات الأخيرة تغيرات متسارعة بجميع جوانبه مصحوبا بظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت الى ظهور مصطلح جديد وهو الاقتصاد الرقمي المختلف عن الاقتصاد التقليدي والذي أنتج العديد من العمليات الاقتصادية الجديدة منها التجارة الالكترونية عبر الانترنيت التي قدمت الى مستخدميها تسهيلات كبيرة وفعالة تمثلت في القدرة على تسوية العمليات التجارية المختلفة بشكل سريع وفوري واني لان جميع العلميات تتم على مدار 24 ساعة الامر الذي دفع الى وجود طرق جديدة للدفع(نجم،2009: 49)، كما يمكن نظام تسوية المدفوعات الالكترونية تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة(Li& Marin,2015:135)، فقد عرفها البنك المركزي العراقي بانها نظام لتبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف عبر شبكة الالكترونية آمنة وكفؤة والتي تضمن معالجات وتسويات فعلية ونهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل، ويعد البنك المركزي الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي لهذا النظام بوصفهِ مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية لجميع المشاركين فيه(البنك المركزي العراقي، 2018)، وعرفت ايضا بأنها استمرارية التسويات المالية في الوقت الفعلي في تحويل أموال الأشخاص بشكل فوري (Tomura,2018: 83)، وعرفها اخرون بانها نظام يتم فيه تسوية الحسابات المالية بين المصارف الكترونياً ومن دون فاصل زمني(Koeppl, et al,2011: 189)، وعرفها اخرون بانها عبارة عن عملية تقاص الكتروني مبني علي تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلاً عن الشيكات الورقية كما يتضمن النظام في مراحله الأولي إعادة التوثيق والتصميم لكل إجراءات عمليات التقاص (Milne, 2007: 2946)، وذكرها اخرون بانها انظمة تسهل عملية التقاص بين المصارف الكترونياً عبر عملية تبادل المعلومات التي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات بوسائل الكترونية عن طريق مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد (Duffie et al, 2015:238)، ويُستخدم هذا الانظمة لتسوية مختلف المدفوعات والصكوك بين المصارف والبنك المركزي او المصارف مع بعضها البعض وهذه المدفوعات المصرفية يتم تسويتها عن طريق نظام التسوية المطبق من قبل البنك المركزي ويكون بشكل فوري ضمن خدمات المقاصة او التسوية الالكترونية، كما يتيح هذا النظام إمكانية نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب مصرفي إلى آخر بطريقة الكترونية امنة وسهلة وبذات الوقت من دون اي تأخير(قابوسة،2009: 4).

3.1 مكونات أنظمة التسويات المصرفية الالكترونية

يتكون نظام التسويات المصرفية من عدة أنظمة يستعرض البحث نظامان معمول بها بشكل أساسي بين المصارف العراقية وهي كالاتي:

1.1. 3 مفهوم نظام المقاصة الآلية (ACH) Automated Clearing House

يمثل مصطلح ACH اختصار العبارات الثلاثة Automated Clearing House والتي تمثل دار المقاصة المؤتمتة او الإلكترونية والتي هي عبارة عن شبكة للتسويات المالية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تم تأسيسها من قبل الاتحاد الوطني للمقاصة الالكترونية في امريكا ومجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وفي عام 1974 تم إنشاء مراكز للمقاصة الآلية في المناطق عدد من الولايات المتحدة واعتمد النظام في البداية على الشرائط والأقراص الممغنطة إلى جانب تبادل الصكوك الورقية فعلياً (صندوق النقد العربي، 2008: 14)، اذ ان هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع الالكترونية على نحو عام مثل (صكوك ، تحويل، عمليات الدفع والسحب بالبطاقات المصرفية ..الخ)، ومنها يتم نقل وتحويل المبالغ المالية من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر بطرائق الكترونية آمنة ودون تأخير (عبد الله،2015 : 55)، إذ يعرف هذا النظام

بأنه نظام يمكن المصـــارف المشـــاركة مع فروعها من تبادل أنواع أوامر الدفع فيما بينها بطريقة آلية، وتتم المعالجة، وإرســـال صـــافي التســـوية النهائية إلى نظام التســـوية الاجمالية الانية (سـليمان، 2013: 7)، وعرف ايضـا على انه النظام الذي يمكن من عملية تبادل أوامر الدفع بين المؤسـسـات المالية من خلال الوسـائط المغناطيسـية أو شـبكات الاتصـالات ويتم التعامل مع أوامر الدفع من خلال مركز معالجة البيانات، ومن أنواع نظام المقاصـــة الالية(التحويلات الدائنة، أوامر دفع الدين المباشـــر، نظام مقاصـة الصـكوك الالكترونية، نظام المقاصـة الداخلية) التحويلات الدائنة تمثل عملية تحويل الأموال من المصـرف الى الزبائن من امثلتها رواتب الموظفين والمتقاعدين وغيرها (Li& Marin,2015:135)، في ضـــوء ما تقدم يتضـــح ان نظام المقاصـــة الالية هو نظام يعمل على تسوية مدفوعات المصارف المشاركة فيه سواء كانت فرع لمصرف واحد او مجموعة مصارف من خلال غرفة الكترونية والتي تكون بمثابة غرفة المقاصـــة التقليدية الســـابقة المعمول بها في البنك المركزي وتحت اشـــرافه، اذ اعتمد البحث على استخدام التحويلات الدائنة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية.

3.1.2 نظام التسوية الآنية للمبالغ الاجمالية (RTGS) Real Time Gross Settlement system

يتم عبر هذا النظام عمل التحويلات بشـكل فوري دون اي تأجيل وبصـفة مسـتمرة وبشـكل اجمالي، اي تحويل الأموال أو الأوراق المالية من مصـرف إلى آخر في ذات الوقت وعلى أسـاس التسـوية الاجمالية الآنية، اذ أنّ اي معاملة دفع يتم إنجازها دون تأخير وتتم تســـوية المعاملات بمجرد معالجتها بالتســـوية الإجمالية (طليان،2017: 60)ويعرف هذا النظام بانه نظام مركزي الكتروني يعمل على اســـاس فوري واجمالي نهائي مســـتمر لتنفيذ اوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تســـوية لأنظمة التصـفية العاملة في بلدُ ما من خلال الحسـابات المصـرفية، وعند تطبيق هذا النظام تكون المدفوعات كبيرة القيمة وتتم معالجة المدفوعات وتسـوية المبالغ بشـكل فردي وعلى الفور، وهذا النظام يقلل من المخاطر (Kahn&William, 2001:300)، كما يتم أيضـا ازالة المدّة الزمنية الفاصـلة بين لحظة تقديم عمليات الدفع ولحظة التسوية النهائية القصـيرة جدا وبالتالي تقلل من عدم اليقين فيما يتعلق بإمكانية حصول مشاكل على مستوى البنك المرسل بين لحظتي ارسال عملية الدفع وتسويتها(سليمان،2013: 7)، وان الهدف من هذا النظام هو معالجة مشـاكل التسـوية اليدوية الناتج عن عمليات تسـوية المبالغ الكبيرة، فضـلا عن ضـمان تسوية نهائية غير قابلة للنقض، وتعد هذه ميزة حسنة وذات قيمة للزبون كذلك توفير السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات والقضـــاء على مخاطر الائتمان والسـيولة (التقرير الاقتصـــادي الســـنوي للبنك المركزي العراقي،2009: 45) (Barvell, 2002:11).

3.3 ماهية الكفاءة المصرفية

تحظى الكفاءة المصـرفية باهتمام بالغ بالنسـبة للاقتصـادين وأصـحاب القرار باعتبارها وسـيلة لتقييم أداء المؤسـسـات المالية عموما والمصرفية بشكلُ خاص كونها أداة لاختبار مدى كفاءة وقدرة المؤسسات المالية على توظيف مواردها بالشكل الصحيح بما يضمن تحقيق افضل أداء، اذ تكمن كفاءة المصارف بشكل عام في قدرتها على جذب الموارد المالية من مصادرها المختلفة وباقل كلف وتوجيهها الى تنمية القطاعات المختلفة وبالتالي فان الكفاءة المصـرفية لا تختلف من حيث المفهوم عن المؤسـسـات المالية الأخرى خاصـة من حيث مبدأ تحقيق الاسـتغلال الأمثل للموارد المالية (رحماني،2019: 75)، اذ ان المصـارف بشـكل عام افضـل من غيرها ويعد السـبب في ذلك الى نوعية تنظيمها مما يمكنها من تحسـين إدارة التدفقات والتعاملات المالية وهذه المصـــارف تعد كفؤة تقنيا لســـيطرتها على الجوانب التقنية للوســـاطة المالية مما يمكنها من تقديم الحد الأقصـــى من الخدمات المصـــرفية اعتمادا على مســـتوى معين من الموارد المتاحة(عبد مولاه،2011: 3)، اذ يشـــار الى الكفاءة بانها تتمثل في العلاقة الاقتصـــادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أسـاس كمية معينة من المدخلات او تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول الى حجم معين من المخرجات(بورقبة،2011: 38)، وعرفت أيضا بانها تحقيق اكبر انجاز ممكن من الأهداف المحددة مع اجراء التحســـين او التطوير لها حســـب الحاجة والرؤية المســـتقبلية باقل قدر ممكن من الموارد المتاحـة والحد من هدر الطـاقـة على ان لا يؤثر ذلك على جودة المنتج(الوابل،2019: 242) وفي اطـار مـا ســـبق نستعرض بعض المفاهيم الخاصة بالكفاءة المصرفية اذ عرفت بانها الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المختلفة لتحقيق اقصـــى المخرجات من هذه الموارد او تحقيق مخرجات بأدنى كلف ممكنه(عطار،2013: 9) وعرفت أيضـــا بانها تمثل قدرة المصـــرف على تحقيق اعظم ناتج او خدمة مالية في ظل مجموعة الموارد المتوفرة والمتاحة(بتال،2016: 9)، وفي ضـــوء ما تقدم يمكن تعريف الكفاءة المصـرفية بانها مدى قدرة وكفاءة المصـارف في توظيف مدخلاتها المالية بما يضـمن تحقيق افضـل المخرجات التي تلبي حاجة زبائنها بما يضمن تحقيق افضل العوائد المالية.

3.4 أهمية الكفاءة المصرفية

تتمثل أهمية الكفاءة المصرفية بعدة نقاط أبرزها الاتي:(عبد الله،2019: 223)

3.4.1 يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب لتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف، وكذا توفر معدل مناسب من راس المال.

3.4.2 ان الالتزام بمعايير الاقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر في جودة الموجودات ومنه في الربحية.

3.4.3 يتطلب ارتفاع معدلات الكفاءة الى وجنود ادارة كفؤة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل مما يعمل على رفع صافي الدخل للمصرف.

3.4.4 ان جمع العناصر السابقة يؤدي إلى الناتج الاساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، وجوهر هذا الامر هو توجيه مصادر الاموال إلى استخداماتها المثلى.

3.4.5 البحث عن فرص جديدة لاستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف يحقق له أرباحا أكبر بتكلفة أقل بإتباع استراتيجية التنويع بالاستثمار.

3.4.6 السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال.

3.5 أنواع الكفاءة المصرفية

3.5.1 الكفاءة الفنية: يشير هذا النوع من الكفاءة الى قدرة المؤسسة المالية على انتاج مستوى معين من المخرجات او الخدمات بأقل كمية من الموارد وهي عناصر الإنتاج المعروفة او المدخلات، وبالتالي فهي تعني مقدرة المؤسسة على تعظيم مخرجاتها عند حد معين من المدخلات او تقليل مدخلاتها للوصول الى حد معين من المخرجات بمعنى اخر النظر الى جانب المخرجات بتعظيمها او النظر الى جانب المدخلات بتقليلها (مفتاح،2018: 69).

3.5.2. الكفاءة التخصصية: يعتمد هذا النوع من الكفاءة على حسن اختيار التشكيلة من المدخلات لغرض تقليل التكلفة او اختيار التشكيلة من المخرجات لأغراض تعظيم حجم المردود المالي للمؤسسة ويكون مجهز الخدمة المالية تخصصيا كفؤ عندما يخصص موارده للأنشطة ذات القيمة الأعلى، أي بمعنى ان الكفاءة التخصصية مرتبطة بقدرة المؤسسة على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات لغرض تخفيض الكلف او اختيار التشكيلة المثلى من المخرجات لغرض زيادة المدخلات (حسن،2019: 123).

3.6 نموذج العائد على حقوق الملكية او نموذج (DuPont)

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية او نموذج (DuPont) واحد من اهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء اذ بدا هذا النموذج في بداية القرن العشرين اذ اقتصر في بادئ الامر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح وهي نسبة هامش الربح، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها (رحماني،2019: 117)، كما يمثل هذا النموذج احد الأدوات المفيدة التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وبالأخص ما يتعلق بخياراتهم الخاصة في الأسهم وتتمثل الميزة الأساسية لهذا النموذج بإعطائه صورة كاملة للصحة المالية للمؤسسة المالية وادائها مقارنة بأدوات التقييم الأخرى (موقع)، وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار الى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق اضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي وهي احد نسب هيكل راس المال والمتمثلة بنسبة اجمالي الموجودات الى حقوق الملكية (العرابي،2019: 564)، ويعبر عن هذا النموذج بانه وسيلة تستعمل لتحليل ما تم تحقيقه من أرباح من قبل المؤسسة المالية أي من خلاله يتضح المركز المالي للمؤسسة والعائد الذي يحصل علية المساهمون ويعتبر النموذج أيضا أداة فعالة في التحليل المالي وتتبعه ومراقبته (تينعمري،2018: 4)، وفي اطار ما سبق فان هذا النموذج يستند على ثلاث معادلات او مؤشرات أساسية وهي (الرافعة المالية، دوران الموجودات، هامش الربح) وبالتالي فان معادلة النموذج ستكون بالشكل الاتي:

ROE = Total Assets/ Equity * Total Revenue/ Total Assets * Net Profit/ Total Revenue

(Dodge,2017:11)

5. الجانب العملي / متغيرات الدراسة

5.1 المتغيرات المستقلة: تم اختيار ثلاثة متغيرات تعبر عن نظام التسويات المصرفية الالكترونية والتي توفرت بياناتها بحسب نشرات البنك المركزي العراقي، والمتغيرات كالاتي:

5.1.1 نظام التسوية الانية للمبالغ الاجمالية (RTGS) (X_1) والذي يمثل المتغير المستقل الأول والذي يعبر عن تنفيذ التحويلات المالية بشكل فوري وبدون تأخير سواء كان بين الفروع المصرفية او بين المصارف المشاركة.

5.1.2 نظام المقاصة الالكترونية – التحويلات الدائنة (ACH-CT) (X_2) والذي يمثل المتغير المستقل الثاني ويمثل هذا المؤشر الدفعات غير النقدية عن طريق الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن والمصرف بدلا من استخدام الايداع النقدي.

5.1.3 نظام المقاصــة الالكترونية – الصــكوك الالكترونية (ACH-CH) (X_3): والذي يمثل المتغير المســتقل الثالث وهذا المؤشر هو جزء من نظام المقاصة الآلية من خلاله يتم تبادل بيانات وصورة الصك الكترونياً ويحفظ أصل الصك في الفرع المودع فيه.

5.2 المتغيرات التابعة: تم الاعتماد على نموذج DuPont المتكون من أربعة مؤشرات أساسية وهي كالاتي:

الجدول رقم (1) المتغيرات التابعة

ت	اسم المؤشر	اسم المتغير
1	العائد على حق الملكية ROE	Y_1
2	دوران الموجوداتAU	Y_2
3	الرافعة الماليةEM	Y_3
4	هامش الربحPM	Y_4

(Dodge,2017:11)

5.3 تحليل متغيرات نظام التسويات الالكترونية للمصارف عينة البحث

الجدول رقم (2) متغيرات نظام التسويات الالكترونية للمدة 2015-2019

السنة	مصرف بغداد التجاري			المصرف التجاري العراقي		
	التســوية الانية	التحويلات الدائنة	الصــكوك الالكترونية	التســوية الانية	التحويلات الدائنة	الصــكوك الالكترونية
2015	-30.63%	19.54%	5.16%	-79.46%	-87.57%	-54.43%
2016	-46.38%	22.83%	22.62%	-7.49%	4.51%	11.93%
2017	-49.85%	63.01%	-10.34%	116.00%	68.27%	5.54%
2018	27.93%	88.58%	5.68%	-83.34%	84.26%	-35.04%
2019	18.32%	89.23%	15.54%	126.73%	66.53%	24.49%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية

تم استخراج النسب أعلاه من بالاعتماد على مؤشرات النمو لهذه الأنظمة للسنوات الخمسة حتى تكون نسب مئوية، فيما يخص المؤشر الأول الخاص بنظام التسويات الانية، اذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان هناك تفاوت بنسب نمو هذا المؤشر بالنسبة لمصرف بغداد اذ حصلت السنوات الثلاث الأولى على نسب نمو سالبة وعلى التوالي بنسب متزايدة في حين حصلت السنة الرابعة على اعلى تقييم والذي بلغ (27%) وهذا يدل على اعتماد مصرف بغداد بدرجة كبيرة على استخدام الوسائل التكنولوجية في تحويل الأموال بين المصــارف مســتفيدة في ذلك من اختصــار الوقت والجهد الذي كان في عملية التحويلات التقليدية فالتحويلات المالية وفق هذا النظام تتم بصــورة انية وبذات الوقت وهذا الامر يحفز جمهور الزبائن والمصــارف على اجراء تحويلاتهم المالية عن طريق هذا النظام وبالتالي ينعكس هذا الامر على تحقيق موارد مالية للمصــارف المحولة كون عملية التحويل يحصــل من خلالها المصــرف على عمولات مالية ومن هنا يمكن القول ان تنمية هذا النظام والاعتماد علية في اجراء التحويلات المالية يساهم في تعزيز الكفاءة المصرفية من جانب العوائد المالية فضلا عن إتمام العمليات المالية دون أي أخطاء او تأخير، وبنفس الوقت نلاحظ ان المصرف التجاري كانت نسبة افضل من مصرف بغداد فقد حقق نسب نمو جيدة في سنتين وهي اكبر من معدلات نمو مصرف بغداد مقابل عدم تحقيق نمو في ثلاث سنوات أيضا .

اما ما يخص المؤشر الثاني والمتعلق بالمقاصة الإلكترونية واجراء عمليات التحويلات الدائنة في السابق كانت عمليات المقاصة تتم عبر غرفة في البنك المركزي يطلق عليها غرفة المقاصة اذ يتم تسوية جميع الصكوك المسحوبة على جميع المصارف ويتم دفع الفرق بين حسابات المصرف كل مصرف للأخر وهذا الامر يحتاج ان تقوم المصــارف بإيداع أموال لدى البنك المركزي حتى يتم تســديد الصــكوك المســحوبة عليها وهذا الامر كان يأخذ وقت وجهد مخاطرة نقل الأموال في حين ان نظام المقاصــة الالكترونية اختزل هذا الامر تماما وأصبحت عمليات المقاصة تتم بصورة الإلكترونية دون أي كلف إضافية فضلا عن اختصار الوقت اذ تتم في نفس الوقت كما يحدد البنك المركزي سقف بملغ مليار دينار عراقي ومائة الف دولار كحد اعلى للتحول الواحد وفق هذا النظام وبالتالي نجد ان هذا النظام ساهم بتسهيل عمليات المصــرف والزبائن من خلال توظيف التكنولوجيا في اجراء عمليات المقاصــة، وعند الرجوع للجدول أعلاه نلاحظ ان هناك نمو متســارع على مدى الســنوات الخمس فيما يخص مصــرف

بغداد اذ كان منخفض في السنة الأولى لكنة بدا بالنمو من السنة الثانية وصولا الى السنة الخامسة التي شهدت وهذا مؤشر جيد، في حين المصرف الاخر كانت نسب نموه متذبذبة اذ حصل على افضل تقييم في السنة الرابعة والبالغ (84%) في حين مصرف بغداد قد حصل على (89%).

واما المؤشر الثالث ضمن أنظمة التسويات هو المقاصة الالكترونية للصكوك الالكترونية وهو نظام مشابه لمقاصة التحويلات الدائنة ولكن من خلال صكوك الكترونية ممغنطة خاصة بين المصارف المشاركة في هذا النظام وهذه الصكوك تكون مرمزة ومتابعة من خلال البنك المركزي هو الذي يتولى عملية تسويات هذه الصكوك ويتم الاحتفاظ بنسخ الصكوك الإلكترونية لدى المصارف وهذا النظام سهل على الزبائن المتعاملين مع المصارف العراقية سهولة تحصيل مبالغ صكوكهم بدل من عمليات الإيداع النقدي الذي كان سايد في نظام المقاصة التقليدي وبالتالي فان توظيف التكنولوجيا من خلال هذه الأنظمة ساهم في زيادة العمليات المالية للمصارف ولكن عند الرجوع الى الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك تذبذب في هذا المؤشر على مدى السنوات الخمسة ولكلا المصرفين ولكن مصرف بغداد افضل من الاخر، وعند البحث عن أسباب ذلك اتضح ان هذا النظام شهد ثغرات تمكن من خلاله بعض القائمين عليه من تقديم صكوك دون رصيد أسهمت في افلاس بعض المصارف مما جعل القضاء يتدخل ويوقف هذا الامر لذلك كان أداء المصرفين وفق هذا النظام منخفض.

الجدول رقم (3) مؤشرات نموذج DuPont للمصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي

السنة	مصرف بغداد التجاري				المصرف التجاري العراقي			
	ROE	AU	EM	PM	ROE	AU	EM	PM
2015	2.46%	5.40%	564.27%	8.07%	2.97%	4.59%	157.66%	41.07%
2016	7.16%	6.13%	424.45%	27.50%	2.69%	4.24%	150.32%	42.14%
2017	2.21%	4.96%	393.64%	11.31%	3.44%	3.73%	219.53%	42.11%
2018	1.56%	3.28%	417.48%	11.36%	3.83%	4.45%	156.34%	54.96%
2019	2.67%	3.52%	413.95%	18.30%	2.40%	4.34%	165.40%	33.43%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والخاص بمؤشرات نموذج دوبونت فيما يخص المؤشر الأول وهو العائد على حق الملكية نلاحظ ان هناك تفاوت على مدى السنوات الخمس لمصرف بغداد اذ حصلت السنة الثانية على اعلى تقييم والبالغ(7.16) في حين كان الأقل من نصيب السنة الرابعة والبالغ (1.56) في حين كان أداء المصرف التجاري لنفس المؤشر متفاوت أيضا ولكن بدرجة اقل اذ حصل اعلى أداء في السنة الثالثة قياسا بالسنوات الأخرى والبالغ (3.44) ويعود سبب هذا التفاوت لدى المصرفين الى تفاوت صافي الأرباح المتحقق على مدى سنوات الدراسة لكلا المصرفين فقد حقق مصرف بغداد قفزة في صافي الأرباح في السنة الثانية ما أدى الى ان تكون ذات السنة أدائها عالي قياسا بالسنوات الأخرى، فتحقق المصرف صافي أرباح يشكل مؤشر على مدى كفاءة في استثمار موارده المالية في استثمارات مدره للعوائد لكن هذا المؤشر لا يؤخذ بنظر الاعتبار المخاطر المصاحبة للعملية الاستثمارية فقط يركز على مقدار الأرباح المتحققة وبالتالي يجعل الامر صعب للحكم على كفاءة الإدارة المصرفية، بالتالي نلاحظ ان المصرف التجاري كان اكفئ من مصرف بغداد وفق هذا المؤشر كون ان صافي الأرباح المتحقق لدى المصرف التجاري كان اكبر بقليل من المصرف الاخر بالرغم من التقارب في النسب والسبب ان حق الملكية للمصرف التجاري كان اكبر من مصرف بغداد مما جعل النسب تكون متقاربة.

اما المؤشر الثاني والمتعلق بدوران الموجودات او منفعة الموجودات والناتج من قسمة الإيرادات المتحققة على الموجودات، اذ يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في توليد الإيرادات المالية من خلال العمليات الاستثمارية لموارده المالية وتوظيفها في موجودات مربحة وبالتالي فان ارتفاع هذا المؤشر يعكس الكفاءة التشغيلية للمصرف في استغلال الأموال في مجالات ذات ايراد جيد والعكس بالعكس، اذ نلاحظ من الجدول أعلاه شهد تباين هو الاخر على مدى السنوات الخمس وسبب ذلك هو تفاوت الإيرادات المتحققة فقد شهدت السنوات الأربع الأولى انخفاض متوالي في حجم الإيرادات ولكن نسب المؤشر كانت متفاوتة والسبب هو تفاوت الموجودات ارتفاعا وانخفاضا مقابل انخفاض الإيرادات، اما ما يخص المصرف التجاري نلاحظ تقارب في نسب المؤشر على مدى السنوات الخمس والسبب في ذلك يعود التفاوت القليل في كل من الموجودات والايرادات المتحققة، فعند المقارنة بين أداء المصرفين لهذا المؤشر نجد ان المصرف التجاري هو افضل من مصرف بغداد في توليد الإيرادات لان موجودات مصرف بغداد شكلت اربع اضعاف موجودات المصرف التجاري في حين كانت حين لو ضاعفنا ايراد المصرف التجاري اربع مرات كان اكبر من ايراد مصرف بغداد وهذا يعني ان المصرف التجاري حقق كفاءة في هذا المؤشر.

اما المؤشر الثالث والمتعلق بالرافعة المالية والناتج من قسمة الموجودات على حق الملكية والذي يوضح مدى اعتماد المصرف في تمويل عملياته الاستثمارية على مصادر تمويل داخلية ام خارجية اذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة حجم المديونية وبالتالي قد يتعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية في المستقبل فضلا عن كلف الفائدة الناتجة من عمليات الاقتراض وبالتالي رفع أسعار العمليات المصرفية المقدمة وبالعكس بالعكس، فنلاحظ من الجدول أعلاه ان هناك فارق كبير بين المصرفين فقد ارتفعت نسب هذا المؤشر لدى مصرف بغداد فقد شكلت الموجودات ما يقرب من اربع الى خمس اضعاف حجم حق الملكية وهذا الامر يعكس ان مصرف بغداد يعتمد بدرجة كبير على جانب المديونية الخارجية كون ان حجم حق الملكية لا يكفي لسد حاجته المالية، في حين نجد ان المصرف التجاري كان اكفئ من مصرف بغداد وفق هذا المؤشر لان نسبة كانت مقبولة.

اما المؤشر الأخير والخاص بهامش الربح والناتج من قسمة صافي الأرباح على الايراد المتحقق وهذا المؤشر يقيس مدى كفاءة المصارف في تقليص حجم النفقات اللازمة واستثمار حجم الايراد المتحقق لتحقيق صافي أرباح جيد، فعند ملاحظة الجدول أعلاه نجد ان المصرف التجاري كان اكفئ بكثير من مصرف بغداد اذ شكلت الأرباح الصافية للمصرف التجاري ما يقرب من 40 الى 50 بالمئة من حجم الايراد المتحقق وهذا الامر يعكس سيطرة المصرف على حجم الانفاق بالرغم من ان حجم الايراد الذي حققه مصرف بغداد كان اكبر من ايراد المصرف التجاري لكن حجم نفقاته كان كبير جدا ما جعل نسب هذا المؤشر تكون منخفضة لمصرف بغداد ولكن عند مقارنة حجم مصرف بغداد والمصرف الاخر نلاحظ ان مصرف بغداد اكبر واقدم من المصرف التجاري وهذا السبب يسهم في زيادة حجم الانفاق من جانب عدد الموظفين والفروع وغيرها.

6 اختبار فرضية البحث

الجدول رقم(4) الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والمتغيرات التابعة

المتغيرات	R	R^2	F	P value
Y1	0.890	0.791	7.584	0.018
Y2	0.949	0.901	18.197	0.002
Y3	0.768	0.590	6.880	0.012
Y4	0.744	0.553	6.225	0.011

مخرجات نظام SPSS بالاعتماد على بيانات الجدولين (2-3)

اظهرت نتائج الجدول اعلاه الارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة والتي تمثل أنظمة التسويات المصرفية الالكترونية المطبقة في المصارف العراقية عينة البحث والمتغيرات التابعة الأربعة التي تمثل نموذج DuPont وهي كل من العائد على حق الملكية ودوران الموجودات والرافعة المالية وهامش الربح وقد تم استخدام برنامج SPSS لاستخراج الارتباط بين المتغيرات، اذ اعتمدت الدراسة في استخدام مستوى معنوية (0.05) واستنادا الى النتائج المستخرجة وفقا نموذج ANOVA فكان معامل الارتباط للمتغير التابع الأول مع المتغيرات المستقلة هو (0.890) ومعامل التحديد (0.791) في حين كان معامل الارتباط للمتغير التابع الثاني مع المتغيرات المستقلة هو (0.949) ومعامل التحديد (0.901) واما نتائج المتغير التابع الثالث فكان (0.768) الذي يمثل معامل الارتباط في حين كان معامل تحديد (0.590) وأخيرا بلغ معامل الارتباط للمتغير التابع الرابع مع المتغيرات المستقلة هو (0.744) ومعامل التحديد (0.553)، ونظرا لان معامل الارتباط إيجابيا يمكن الاستنتاج ان العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية كون ان قيم (P) اقل من مستوى المعنوية (0.05)، فضلا عن ان قيمة (F) المحسوبة كانت اكبر من القيمة الجدولية البالغة 3.8625، مما يؤكد ان هناك تأثير واضحا لأنظمة التسويات الالكترونية المصرفية على تعزيز او تحسين الكفاءة المصرفية وبالتالي نرفض فرضية العدم.

في ضوء ما تقدم ومن خلال النتائج الإحصائية نجد ان هناك ارتباط بين متغيرات الدراسة وكانت درجة الارتباط بدرجة قوية وموجبة وهذا الامر يفرض على المصارف عينة الدراسة ان تولي اهتمام متزايد بأنظمة التسويات المالية كونها تساهم في تعزيز موارد ايراد للمصرف بما ينعكس إيجابا على تحسين الكفاءة المصرفية وفقا لنموذج دوبونت, فضلا عن ذلك ان اعتماد المصارف على هذه الأنظمة يجعل المصارف معتمدة في عملياتها على التكنولوجيا المالية التي تعد احد ابرز المفاهيم الحديثة التي تسعى المصارف العالمية الى تطبيقها وجعل جميع العمليات المصرفية تتم عبر أدوات التكنولوجيا كون ذلك يساهم في توسعة عمليات المصرف وبالتالي الدخول في أسواق مختلفة وخدمة شرائح اجتماعية جديدة بما يحقق إيرادات مالية جيدة للمصارف واختصار الوقت والجهد والتنفيذ في ذات الوقت.

7. الاستنتاجات والتوصيات

7.1 الاستنتاجات

1. لا يوجد نموذج موحد يمكن اعتباره انموذج فعال لقياس الكفاءة المصرفية لان ظروف العمل مختلفة تماما من بلد الى اخر بسبب البيئة التي يعمل بها المصرف ووفقا أيضا لسياسة المصرف المطبقة فقد يكون ذا سياسة خطرة محققه بذلك ايراد عالي او سياسة مالية متحفظة محققة بذلك ايراد منخفض وهذا الامر يجعل الكفاءة المصرفية متفاوتة بين المصارف.

2. هناك نمو في جانب التحويلات الدائنة ضمن أنظمة التسويات الالكترونية دون النظامين الاخرين اللذان شهدا تباين على مدى السنوات الخمس لكلا المصرفين وبالأخص نظام المقاصة للصكوك الإلكترونية الذي شهد انخفاض متوالي بسبب بعض المشاكل التي تخللت هذا النظام.
3. هناك توجه لدى البنك المركزي العراقي لإدخال التكنولوجيا في تقديم الخدمات والعمليات المصرفية وتسويتها كما نشهد اليوم عمليات توطين رواتب موظفي الدولة التي تعد واحدة من اهم عمليات اتمتة القطاع المصرفي وهذا الامر يجعل استخدام التكنولوجيا جانبا داعما للخدمات المصرفية.
4. شهد جانب صافي الأرباح المتحققة تفاوت على مدى السنوات محل الدراسة ولكلا المصرفين بالرغم من ان المصرف التجاري كان أفضل من المصرف الاخر بسبب ان مصرف بغداد أكبر حجما من المصرف الاخر مما جعل جانب المصرفات يشكل جزء كبير من جانب الايراد.
5. شهد جانب الموجودات لمصرف بغداد ارتفاعا كبيرا قياسا بحجم موجودات المصرف التجاري مقابل تقارب حجم حقوق المساهمين مما جعل مؤشرات الرافعة المالية تكون مرتفعة لمصرف بغداد قياسا بالأخر وهذا الامر قد يسبب مشاكل ائتمانية للمصرف بغداد.
6. حقق المصرف التجاري العراقي نسب جيدة ضمن مؤشر هامش الربح على مدى السنوات الخمس بالمقارنة مع مصرف بغداد كون ان المصرف التجاري كان أكثر كفاءة في إدارة ايراداته ومصروفاته.
7. حققت مؤشرات أنظمة التسويات الالكترونية ارتباطا احصائيا ذو دلالة معنوية موجبا لجميع المتغيرات على كفاءة المصرف وفق نموذج DuPont

7.2 التوصيات

1. ضرورة العمل على إيجاد نموذج متكامل يسمح للمصارف بتقييم كفاءتها بصورة مستمرة لمعرفة نقاط الضعف والقوة في اداءها اذ ان كل مصرف له خاصية في طبيعة عمله فلا بد من ان يكون النموذج المختار متلائم وطبيعتها.
2. الاهتمام الكبير من قبل القطاع المصرفي العراقي في توظيف التكنولوجيا المالية والاستفادة من ابتكاراتها العديدة التي تخدم العمل المصرفي ومعالجة الخلل الحاصل في بعض الأنظمة التكنولوجية التي لوحظ بعملها بعض الثغرات التي سمحت للبعض التلاعب بالصكوك الإلكترونية وبالتالي حدوث عمليات فساد مالي.
3. ضرورة التوجه نحو العمل التكنولوجي وتحويل جميع الخدمات المصرفية الى خدمات الكترونية أي عملية أتمته جميع الخدمات وتوفير البنى التحتية اللازمة من معدات وبرامج الكترونية لمنع مخاطر الامن السيبراني التي ترافق الأنظمة التكنولوجية الناتجة عن التعرض لحالات الاختراق المعروفة بالهاكر.
4. ضرورة العمل على إيجاد أفضل الفرص التسويقية التي تعزز الجانب الايرادي للمصارف العراقية والتي بدورها تحقق صافي ربح جيد يعزز وينمي ثروة المساهمين ويجعل المصرف يحتل مكانة مميزة في سوق العمل لان تحقيق الأرباح من اهم وأبرز مؤشرات نجاح أي مؤسسة مالية.
5. العمل على تحقيق عملية توازن تقريبي في جانبي الموجودات والمطلوبات اذ ان الفارق الكبير في جانب الموجودات يعرض المصرف الى مخاطر ائتمانية فضلا عن ارتفاع كلف تمويل عملياته الاستثمارية كونه سيعتمد بدرجة كبيرة على جانب الاقتراض الخارجي.
6. العمل على إدارة ملف الإيرادات والمصروفات بشكل كفوء وفاعل فتضخيم جانب المصروفات على حساب الإيرادات يضعف صافي الأرباح المتحقق وهذا الامر يعكس سلبا على سمعة ومكانة المصرف في سوق العمل فهدف الإدارة العليا في أي مؤسسة مالية هو تعظيم ثروة المساهمين.

المصادر / Resources

1. بورقبة، شوقي،" الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحان عباس، الجزائر،2011.
2. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2018.
3. تينعمري، عزيزة،" اثر مؤشرات نموذج DuPont على القيمة السوقية للاسهم"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، جزائر، 2018.
4. حسن، سيدة احمد،" قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 4، عدد2، 2019.
5. رحماني، احمد،" قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر،2019.
6. سليمان، بشرى طالب،" انظمة الدفع الالكتروني في العراق"، بحث من منشورات البنك المركزي العراقي 2013.

7. صندوق النقد العربي، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، مبادئ الأشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية، أبو ظبي، 2008.
8. طليان، محمد حسين صالح،" التحويل المصرفي الالكتروني"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، 2017.
9. عبد الله، غيث اركان،" تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام نموذج Modified DuPont"، مجلة الدنانير، العدد 26، 2019.
10. عبد مولاه، وليد،" كفاءة البنوك العربية"، سلسلة دراسات جسر التنمية، السنة العاشرة، الكويت، 2011.
11. العرابي، مصطفى،" تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، عدد1، 2019.
12. عطار، رانيا،" قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2013.
13. قابوسة، علي،" المصارف الالكترونية: الفرص والتحديات "، من أبحاث المؤتمر العلمي المغربي الأول عن المعلوماتية والقانون، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2010.
14. مفتاح، حسن،" اثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، الجزائر،2018.
15. نجم، عبود الدين،" الادارة والمعرفة الالكترونية"، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. الوابل، سعد بن علي،" قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA "، المجلة العالمية للاقتصاد والإدارة، مجلد6، عدد2، 2019.
17. Barvell, Kai," Risks and Developments in Payment Systems",2002. https://www.imf.org/external/np/leg/sem/2002/cdmfl/eng/barvell.pdf
18. Duffie, Darrell, Martin Scheicher, & Guillaume Vuillemey," Central clearing and collateral demand", Journal of Financial Economics, no. 2, 2015.
19. Kahn, Charles M., William Roberds,"The CLS bank: a solution to the risks of international payments settlement", In Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, vol. 54, no. 1, North-Holland, 2001.
20. Koeppl, Thorsten, Cyril Monnet, & Ted Temzelides," Optimal clearing arrangements for financial trades" , Journal of Financial Economics, no.1, 2012
21. Li, Shaofang, Marin, Matej," Competition in the clearing and settlement industry", Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, Elsevier, 2015.
22. Milne, Alistair," The industrial organization of post-trade clearing and settlement", Journal of Banking & Finance, no. 10, 2007.
23. Tomura, Hajime," Payment instruments and collateral in the interbank payment system", Journal of Economic Theory, 2018.

Dodge, Lynn E.," A DuPont model approach to financial management: A case study of veterinary practices", thesis master, Colorado state university, 2017.

الملاحق

الجدول رقم (5) قيم أنظمة التسويات المصرفية الالكترونية للمدة (2015-2019)

السنة	مصرف بغداد التجاري			المصرف التجاري العراقي		
	التسوية الانية	التحويلات الدائنة	الصكوك الالكترونية	التسوية الانية	التحويلات الدائنة	الصكوك الالكترونية
2015	1,839,319,998,000	9,309,738,755	251,938,864,249	230,696,585,000	131,701,909	41,646,570,476
2016	986,334,542,000	4,919,905,454	308,923,784,305	213,419,318,000	137,638,200	46,613,458,264
2017	494,600,015,000	2,608,863,507	276,981,570,556	460,977,315,000	231,606,566	49,195,917,326
2018	632,748,724,931	1,600,397,727	292,704,233,505	76,779,685,050	426,757,480	31,957,300,617
2019	748,670,478,210	1,302,963,500	338,195,140,220	174,084,731,999	710,694,704	39,784,422,677